

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالأي نيتتيدادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٩/اتحادية/تميز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١١/٢١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من المادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طسه محمد وأكرم أحمد بايان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو أئمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى - / محمد حسين مهدي سلمان .

المميز عليه - المدعى عليه - /وزير الدفاع /إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي محمد حسين ذبيح .

الإدعاء

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه منتسب في دائرة شؤون المحاربين وأنه تنوع في الجيش بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣ وبعد حصوله على شهادة الدراسة المتوسطة منح رتبة (ن ض براد جوي) وفي عام ١٩٨٠ أكمل الدراسة الإعدادية ودخل في الدورة الفنية المركزة لمنحه رتبة ملازم في الجيش وأكمل الدورة في ١٩٨٠/١٢/١٥ وقد اعتقل بعدها بسبب اعتقال وإعدام شقيقة الشهيد (حميد مهدي سلمان) وأحيل إلى التقاعد بتاريخ ١٩٨١/١/١٣ برتبة (ن ض/٧) وبعد سقوط النظام أعيد إلى الخدمة لشموله بالقاتلون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ ولم يحصل على حقوقه القانونية كافة لذا قام بتقديم طلب إلى رئاسة الوزراء - لجنة المفصولين السياسيين بغية إعطائه حقوقه وقد تبليغ بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ بمراجعة المحكمة لهذا الغرض . تتظلم المدعي لدى دولة رئيس الوزراء من إعادته الى الخدمة برتبة (ج ط) ونيس برتبة (ن ض/٧ براد جوي) ومن عدم منحه رتبة ملازم في الجيش لمرتين الأولى برقم (١٠٦٩) في ٢٠١٠/٦/٨ والثانية برقم (٢٢٣٢) في ٢٠١٠/١٠/٢٧ . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/٢/١٦ على المدعى عليه/إضافة لوظيفته طالبا إزاله بمنحه كافة حقوقه ومنها تغيير رتبته بالأمر الوزاري المرقم (١٦٣)

(٣-١)



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئينئيحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٩/اتحادية/تمييز/٢٠١١

في ٢٠١١/٣/١١ الى (ن/ض/٧ براد جوي) واحتساب الدورة ومنحه رتبة ملازم اعتباراً من عام ١٩٨١ أسوة بأقرانه . ونتيجة المرافعة الحضورية العننية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ وبعد اضبارة (٢٠١١/ق/٤٨) حكماً يقضي ببرد دعوى المدعي وتحمله أنعال المحاكمة ذلك لعدم تقديم المدعي التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة والتي يفترض ان يكون المدعي عليه (المميز عليه) / إضافة لوظيفته او إحدى التمشكيلات التابعة له وكما انه أقام دعواه خارج المدة القانونية . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٩/٥ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز تبين ان محكمة القضاء الإداري ردت الدعوى المرقمة (٢٠١١/ق/٤٨) مستندة الى الفقرتين (و) و (ز) من قانون مجلس شوري الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ . حيث ان المدعي لم يتظلم لدى الجهة الإدارية المختصة التي اصدرت القرار المطعون فيه ولأنه قدم دعواه خارج المدة القانونية وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان محكمة القضاء الإداري ردت الدعوى شكلاً لسببين الاول ان التظلم قد رد لانه قدم الى جهة غير مختصة والثاني لان الدعوى قدمت خارج المدة القانونية وهذا غير صواب إذ كان عليها ان ترد الدعوى لان التظلم لم يكن قد قدم للجهة المختصة وبذا فإن المدعي خالف أحكام الفقرة (و) ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة وتذهب إلى ان بإمكان المدعي التظلم لدى الجهة الإدارية المختصة بالكيفية التي أوجبها القانون وتأسيساً على ما تقدم وحيث ان الحكم المميز قد رد الدعوى شكلاً فيكون صحيحاً وموافقاً للقانون

(٢-٣)

كوٲامارى عىراق
داد كاي بالآى نىٲتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٨٩/اتحادية/تميزيز/٢٠١١

من حيث النتيجة قرر تصديقه ورذ الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز
وصدر القرار بالاتفاق في ٢١/١١/٢٠١١ .

مدحت المحمود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا